فوكوشيما النووية في اليابان

التقرير الثاني

2011/4/14

بناءً على توصيات اجتماع وكلاء وزارات البيئة في دول مجلس التعاون الخليجية المنعقد في أبوظبي بتاريخ 5-6 ابريل 2011م بضرورة عقد اجتماع طارئ تنسيقي بين دول المجلس لتدارس الموضوع المشار إليه أعلاه، واتخاذ الإجراءات التنسيقية الضرورية للحد من الآثار السلبية لحادثة فوكوشيما على دول المنطقة فقد تم عقد اجتماعاً طارئاً تنسيقياً بمملكة البحرين بتاريخ 12 ابريل 2011 بفندق ميركيور وخلال هذا الاجتماع قدمت الدول الأعضاء الاجراءات التي اتخذتها بشأن التعامل مع التلوث الإشعاعي الناتج عن محظة فوكوشيما اليابانية حيث ان درجة الخطورة في اليابان رفعت الى اعلى درجة وهي السابعة :

أفاد موفد دولة قطر بأنه توجد أجهزة كشف اشعاعي ومختبرات تقوم بعمل ذلك وإن وزارة البيئة هي من تقول بتفعيل آليات الجهات الحكومية وفي المطار والموانئ والجمارك وأخذت عينات من أسطح السفن وأسطح الطائرات وتم تحليل التربة ورصد الهواء للإشعاع وتم أخذ الاحتياطات الاحترازية لمنع التسرب في الشحن الجوي بوقف مؤقت للمواد الغذائية من اليابان بالتنسيق على سفارة اليابان بذلك.

بالنسبة للمعدات للقطاع الخاص يتم فحصها حال وصولها بعد عزلها وإن وجد تلوث سطحي يتم الافراج عنها من قبل إدارة الجمارك ويتم التنسيق مع وزارة الصحة بفحص الأغذية على المنافذ بطريقة غير مباشرة.

ولقياس جودة الهواء تم وضع 18 محطة كنظام مبكر لقياس جودة الهواء داخل المدن ولم يتم رصد أي شئ غير طبيعي بهذا الخصوص حسب الدليل الإشاري للمحاصيل والأغذية المصدرة 2009.

أفاد موفد دولة عمان بأن الإجراءات التي اتخذت فقط تنسيقية بين الشرطة والموانئ والبيئة ولم يتم أخذ أية عينات وإن ومحطات رصد الأشعة لديهم في فترة صيانة كما أنه يتم طلب شهادة استيراد تثبت خلو المواد الغذائية من الإشعاع.

أما فيما يخص مملكة البحرين فإن الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية أفادت بأنه تم مخاطبة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا المشرفة على المركز الوطني للحماية من الأشعاع بالمملكة العربية السعودية والتي يوجد لديها محطات للرصد الإشعاعي منتشرة على حدود المملكة العربية السعودية، حيث أفادوا بأنه لم يتم رصد أي نشاط إشعاعي

غير طبيعي في شبكة الرصد كما لم يتم رصد أي ملوثات من النظائر المشعة في بيئة السعودية وبالتأكيد منطقة الخليج العربي لقربها الجغرافي وطبيعة المناخ.

كما تم تشديد الرقابة على الأغذية القادمة من اليابان من قبل وزارة الصحة، كما تم التنسيق مع إدارة الموانئ حيث أفادوا بأن المنظمات البحرية العالمية تفيد بأنه لا يوجد أية تخوف من تلوث المياه بالإشعاع ولا توجد أية محطة في البحرين للإنذار المبكر عن الإشعاع والبحرين بصدد شراء أجهزة لقياس التلوث الجوي.
وفي وزارة الصناعة والتجارة تم إصدار قرار حظر استيراد المواد الغذائية من اليابان. كما أن وزارة الصحة بدأت بتنفيذ الرقابة الإشعاعية على الأغذية عند المنافذ.

وفي دولة الإمارات العربية فإن شبكة الرصد الإشعاعي وشبكة الإنذار المبكر تم تفعيلهم وتم الفحص وجميع الفحوصات جاءت مطمئنة وبالنسبة للجمارك تم التنسيق مع وزارة التجارة وبالنسبة للأغذية تم التنسيق مع وزارة الصحة كما قامت وزارة البيئة بتحديد الملوثات الإشعاعية في الهواء.

ثم قام القبطان عبد المنعم جناحي بإعطاء نبذة عما تقوم به الدول الأخرى حيث أنه في أوروبا والولايات المتحدة وكندا يتم رصد للهواء بشكل دوري وكل شئ طبيعي حتى الآن.
وأي بضاعة أو مواد غذائية من اليابان تكون مصحوبة بشهادة خلو من المواد الإشعاعية إلى جانب فحص عشوائي للأغذية والمواد الصناعية القادمة.

أما بالنسبة للمسافرين فقد تم التشديد في هذه الدول على أن يكون السفر للضرورة فقط وإلى المناطق التي على بعد أكثر من 80 كيلو من المنطقة الشمالية والشرقية من اليابان.

أما كندا أوقفت استيراد المواد الغذائية وفي ميناء روتردام الذي ينفذ خطة متقدمة عن باقي دول المنطقة، فالاحتياطات المشددة بدأت تزيد منذ 3 أيام. جاء ذلك نتيجة أن اليابان لا تقوم بفحص البواخر التي كانت تخرج من اليابان إلا منذ يومين حيث تم الإعلان عن بدء فحص البواخر من قبلهم وعليه نظراً لتأخرهم في ذلك قامت هولندا بعمل إجراءات صارمة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والوزارات يطبق ذلك على جميع البواخر والشحنات القادمة من اليابان حيث يتم عمل قياس الإشعاع بها.

وبالنسبة لمنطقة الخليج فمياه التوازن يجب التخلص منها خارج المنطقة المحددة وهي 200 ميل بعد الحدود العمانية حتى يتم إذابتها وتخفيفها (التلوثات).

وقد تم وضع التوصيات التالية والتي سوف ترفع رسمياً للجهات المعنية من قبل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

1. فحص السفن والطائرات والبضائع الواردة من اليابان (سواء القادمة بشكل مباشر أو بطريق غير مباشر).
2. التأكد من وجود شهادات خلو من المواد المشعة تفيد بخلو جميع البضائع القادمة من اليابان من أعلى من المستوى المسموح به والمتعارف عليه دولياً.
3. تم الإتفاق على الاسترشاد بالإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها من قبل الاتحاد الأوروبي (مرفق).
4. الاتفاق على الإجراءات الاحترازية في دول مجلس التعاون وهي كما يلي:
   - عمل قياسات إشعاعية بيئية (ماء-هواء-تربة-عينات بحرية).
   - اختيار عشوائي لفحص البضائع القادمة من اليابان.
   - تكليف الجهات المعنية لضمان إعادة البضائع التي تحوي ملوثات إشعاعية أعلى من المستوى المسموح به إلى دولة المصدر (الرجوع إلى الدليل الإسترشادي لمستويات الإجراءات في النويدات المشعة الموجودة في الأغذية أو المياه أو المحاصيل).
   - أهمية توفير أجهزة المسح الإشعاعي في المنافذ البرية والبحرية والجوية لعمل القياسات الإشعاعية عشوائياً.
   - تفعيل خطة الطوارئ الوطنية والإقليمية المتعلق للإستجابة والتصدي للطوارئ الإشعاعية.
   - تبليغ الأمانة العامة لمجلس التعاون ومركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية في حال اكتشاف مستويات إشعاعية فوق المستوى المسموح به، يتم عن طريقهما إشعار الدول الأعضاء.
5. التأكيد على فحص مياه التوازن وخاصة السفن القادمة من منطقة اليابان وبحر الصين وتفعيل القرار الوزاري والدولي الخاص بتغيير مياه التوازن خارج مياه المنطقة البحرية الخاصة بالمنطقة والذي تم العمل به في سبتمبر 2009 من خلال مذكرة الرياض للتفتيش على السفن في الموانئ.
6. التعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية للاستعانة بها في عمليات الفحص والرصد وعمل القياسات اللازمة.
7. حث مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بعمل مذكرة تفاهم مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية بشأن الاستعانة بها في عمليات الرصد والتحليل كجهة مختصة.

الدكتورة منى الموسوي
ضابط الاتصال للوائح الصحية الدولية